نشرة إخبارية

للمراجعة:
باسل بركات
مدير أول للاتصالات الخارجية | العلاقات العامة والإعلام
ديلويت الشرق الأوسط
bbarakat@deloitte.com

تقرير ديلويت الشرق الأوسط: صناديق الثروة السيادية الخليجية تقود النمو العالمي مع توقعات بوصول أصولها إلى 18 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030

- صناديق الثروة السيادية الخليجية استثمرت 82 مليار دولار أمريكي في 2023 و55 مليار دولار أمريكي أخرى في الأشهر التسعة الأولى من 2024، ما يمثل ثلثي أنشطة جميع صناديق الثروة السيادية الجديدة
- صناديق الثروة السيادية الخليجية تتوجه نحو آسيا، مع استثمار 9.5 مليار دولار أمريكي في الصين خلال السنة المنتهية في سبتمبر 2024، ووجود جهاز أبوظبي للاستثمار وهيئة الاستثمار الكويتية بين أبرز 10 مساهمين في الشركات الصينية المدرجة في أسواق الأسهم من الفئة أ

دبي، الإمارات العربية المتحدة، 20 مارس 2025: كشف تقرير جديد من ديلويت الشرق الأوسط عن مواصلة صناديق الثروة السيادية الخليجية هيمنتها على مشهد الاستثمار العالمي، حيث تقود توسعاً على مستوى القطاع دفع الإجمالي العالمي للأصول المُدارة إلى 12 تريليون دولار أمريكي بنهاية 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 18 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. وسجل مشهد صناديق الثروة السيادية نمواً هائلاً خلال العامين الماضيين، فضلاً عن تأسيس صناديق جديدة حول العالم، وإجراء شركات قائمة عمليات استحواذ عالية المستوى، ووصول قيمة الأصول المُدارة إلى مستويات جديدة.

وتسيطر الصناديق الخليجية على حوالي 40% من أصول صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، وتمثل ستة من أكبر عشرة صناديق في العالم من حيث الأصول المُدارة. كما تعيد تشكيل ملامح استراتيجيات الاستثمار وسط تنامي التنافس في المنطقة والتغيرات التي يشهدها السوق. وتضاعف إجمالي عدد صناديق الثروة السيادية حول العالم حوالي ثلاث مرات منذ عام 2000، ليصل تقريباً إلى 160-170 صندوقاً، مع تأسيس 13 صندوقاً جديداً بين عامي 2020 و2023.

ويكشف تقرير ديلويت، تحت عنوان "نمو الصناديق والأصول يقود مشهد صناديق الثروة السيادية"، أن صناديق الثروة السيادية الخليجية حافظت على زخم استثماري قوي، إذ ضخّت 82 مليار دولار أمريكي في عام 2023، فضلاً عن 55 مليار دولار أمريكي خلال أول تسعة أشهر من عام 2024. ويواصل خمسة لاعبين أساسيين تصدّر المشهد في المنطقة، وهم جهاز أبوظبي للاستثمار، وشركة مبادلة للاستثمار، وشركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وجهاز قطر للاستثمار.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قالت جولي كساب، المسؤولة عن صناديق الثروة السيادية في ديلويت الشرق الأوسط: "تواصل منطقة الخليج كونها مركزاً رئيسياً لأنشطة صناديق الثروة السيادية، حيث يقود لاعبوها الرئيسيون الابتكار في استراتيجيات الاستثمار والتميز التشغيلي. وتوسع هذه الصناديق حضورها الجغرافي، وتعمل على إجراء تحسينات ملحوظة على قدراتها الداخلية، مما يرسى معايير جديدة في القطاع للأداء والحوكمة".

وتكشف ديلويت عن العديد من التوجهات المهمة والتي ترسم ملامح جديدة لمشهد صناديق الثروة السيادية في المنطقة، في ضوء التوجه المتزايد من الصناديق في منطقة مجلس التعاون الخليجي نحو الدول سريعة النمو خارج الأسواق الغربية التقليدية. وبقرار استراتيجي، تتوجه الصناديق الخليجية نحو آسيا، مع تأسيس العديد منها مكاتب جديدة في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وزيادة مخصصاتها الموجهة نحو الاقتصادات عالية النمو، بما فيها الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا.

وتشهد أنشطة الصناديق السيادية حضوراً خاصاً في الصين، حيث وصلت استثماراتها تقديراً إلى 9.5 مليار دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في سبتمبر 2024. وضيّفت كلٌّ من جهاز أبوظبي للاستثمار وهيئة الاستثمار الكويتية بين أبرز 10 مساهمين في الشركات الصينية المدرجة في أسواق الأسهم من الفئة أ. ويمثل هذا التوجه فرصة

استراتيجية، لا سيما مع تقليل المستثمرين الغربيين لحضورهم المالي، مما يتيح للصناديق في الشرق الأوسط الاستفادة من العلاقات السياسية والتجارية الوثيقة مع بكين.

وأشار تقرير ديلويت إلى أفريقيا بصفتها منطقة اهتمام أيضاً، حيث يوفر قطاع التعدين فرصاً جديدة. وأبدت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية رغبتهما في الاستثمار في مشروعات استخراج عالية المخاطر في أفريقيا هذا العام، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال استثماراتها في شركات التعدين متعددة الجنسيات.

ويأتي ذلك بالتزامن مع ظهور أدوات استثمار جديدة، من أبرزها المكاتب الخاصة الملكية، التي تدير اليوم أصولاً بقيمة 500 مليار دولار أمريكي تقريباً.

ومع تزايد عدد الجهات والأصول التي يجري استثمارها بنشاط، تواجه الصناديق ضغوطاً متزايدة للحصول على ميزة تنافسية، مع تركيز أكبر على الأداء الداخلي، والإشراف على المخاطر، وإدارة الاستثمارات، بهدف تحقيق عوائد أفضل في النهاية. ويات العديد من صناديق الثروة السيادية الخليجية يعتمد نهجاً أكثر استباقية، إذ أصبحت أكثر انفتاحاً على التنوع، وتطالب بتقارير أفضل من الشركات في محافظتها، وأصبحت أكثر استعداداً لممارسة النفوذ على مستوى مجالس الإدارة.

وأحدث الدافع نحو التميز منافسة حادة على رأس المال البشري، مع طلب عالٍ على المواهب الوطنية. وتستعين الصناديق السيادية الخليجية اليوم بحوالي 9000 متخصص في عملياتها. كما توفر الصناديق الخليجية باقات ميزات متنامية القيمة لكبار المتخصصين، ولا سيما ممن يملكون خبرة في صناديق معروفة مثل تماسيك في سنغافورة ومابل 8 في كندا.

وتلاحظ ديلويت أيضاً تزايداً في التوجه نحو سياسة الحماية على مستوى العالم، وخصوصاً في الاقتصادات النامية، حيث تعيد الحكومات تقييم نهجها تجاه الأصول الاستراتيجية. وأدى هذا التحول إلى إنشاء صناديق تركز على الأسواق المحلية، وغالباً ما تُصمم للاستثمار المشترك مع شركاء دوليين بدلاً من المنافسة المباشرة مع الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط.

بالنظر إلى المستقبل، ورغم الضبابية الجيوسياسية والتقلبات المحتملة في أسعار السلع، قد تسهم هذه التحديات في تعزيز الكفاءة والابتكار في أساليب إدارة الصناديق.

لتنزيل التقرير الكامل، يرجى الضغط [هنا](#).

-انتهى-

© 2025 ديلويت آند توش (الشرق الأوسط). جميع الحقوق محفوظة.

في هذا البيان الصحفي، أي دلالة إلى "ديلويت" تشير إلى واحدة أو أكثر من ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان وتمتع شبكتها من الشركات الأعضاء المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة. يرجى الاطلاع على deloitte.com/about للحصول على وصف مفصل للهيكل القانوني لديلويت توش توهاماتسو المحدودة والشركات الأعضاء فيها. إن المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي صحيحة إلى حين التوجه إلى الصحافة النشر.

عن ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة:

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) هي شراكة مرخص لها من الباطن من قبل ديلويت (ن س إي) دون ملكية قانونية لديلويت توش توهاماتسو المحدودة. ديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة عضو مرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة 1926 في المنطقة من خلال 26 مكتباً في 15 بلداً وتضم قرابة 5,000 شريك ومدير وموظف. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط وقبرص ومكرس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض وألزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدم د إم إي خدماتها في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها عبر 23 مكتباً منتشرة في 15 دولة، ويعمل فيها أكثر من 7,000 شريك ومدير ومهني.

عن ديلويت:

يشير اسم "ديلويت" إلى واحدة أو أكثر من شركات ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، والشركات الأعضاء في شبكتها العالمية بالإضافة إلى الجهات المرتبطة بها (يُشار إليها مجتمعة "شركة ديلويت"). تُعتبر ديلويت توش توهاماتسو المحدودة (يُشار إليها أيضاً باسم "ديلويت غلوبال") وكل واحدة من الشركات الأعضاء فيها والجهات المرتبطة بها كيانات منفصلة عن بعضها البعض، ويتمتع كل منها بالشخصية القانونية والاستقلالية. وبالتالي، لا يستطيع أي كيان منها إلزام أو إجبار الكيانات الأخرى تجاه أي طرف خارجي، كما لا يتحمل كل كيان منها المسؤولية عن أفعال وحالات الإهمال الخاصة بالكيانات الأخرى، بل يتحمل المسؤولية عن أعماله وخالات الإهمال الخاصة به فقط. لا تقدم ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، ولا ديلويت شمال جنوب أوروبا، ولا ديلويت الشرق الأوسط أي خدمات للعملاء. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت مجموعة من الخدمات الرائدة في مجال تخصصها، وهي خدمات التدقيق والمراجعة، وخدمات الضرائب والشؤون القانونية، والاستشارات العامة والخدمات المتعلقة بها، إلى حوالي ٩٠% من أفضل الشركات العالمية المدرجة في مجلة فورتشن غلوبال ٥٠٠، بالإضافة إلى آلاف الشركات الخاصة في العالم. يقدم المهنيون العاملون لدينا خدماتهم التي تحقق نتائج قابلة للقياس، ومستدامة، وتساعد على تعزيز الثقة العامة بأسواق المال، وتمكّن عملاءنا من التطور والازدهار، وتمهد الطريق نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة، ومجتمع أكثر مساواة وعالم أكثر استدامة. تفخر ديلويت بارئها العريق الممتد لأكثر من ١٧٥ سنة، ومكاتبها المنتشرة في أكثر من 150 دولة ومنطقة جغرافية والتي يعمل فيها حوالي ٤٥٧,٠٠٠ مهني واستشاري.. لمعرفة المزيد حول كيف يستطيع العاملون في ديلويت إحداث الأثر المنشود الذي يحقق القيمة المستدامة، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.deloitte.com :

إن المعلومات التي يحتويها هذا البيان الصحفي صحيحة للغاية توجه البيان إلى الصحافة.

للتوقف عن تلقي الرسائل الإلكترونية، يرجى إرسال رسالة رد إلى المرسل تحمل عبارة "Unsubscribe" في خانة الموضوع.